

11 مارس/آذار 2011

## إعلان بالي الوزاري حول المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

نحن، الوزراء المسؤولين عن تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ويُشار إليها لاحقاً بلفظة "المعاهدة"،

بعد اجتماعنا في إندونيسيا، في 11 مارس/آذار 2011، في إطار الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي للمعاهدة التي استضافتها بسخاء حكومة إندونيسيا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وأمانة المعاهدة،

(1) إذ يساورنا بالغ القلق إزاء التحديات العالمية الراهنة، لا سيما استمرار تآكل التنوع البيولوجي والتهديدات التي يشكلها انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع وآثار تغير المناخ،

(2) وإن ندرك أهمية الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ودورها الفريد في مواجهة هذه التحديات،

(3) وإن نقنع بأن المعاهدة تكتسي أهمية حيوية لتحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية 1 (القضاء على الفقر المدقع والجوع) و7 (كفالة الاستدامة البيئية)،

(4) وإن نسلم بالترابط القائم بين جميع البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والدور الفعّال للمعاهدة،

(5) وإن نسلط الضوء على المساهمة المهمة لجميع أصحاب المصلحة في التنفيذ الكامل للمعاهدة،

(6) وإن ندرك أن تغير المناخ يشكل خطراً جسيماً على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة،

(7) وإن نقر بأنه لا غنى عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة كمواد خام للتحسين الوراثي للمحاصيل (سواء عن طريق اختيار المزارعين أو التربية التقليدية للنباتات أو التكنولوجيا الحيوية الحديثة)، لخلق فرص أسواق جديدة، وللتكيّف مع التغيرات البيئية التي يتعذر التنبؤ بها،

(8) وإن نرحب بدور منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بوصفها الطرف الثالث المستفيد من المعاهدة،

(9) وإن نسلم بما تكتسيه مجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة خارج الموقع المودعة لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية من أهمية بالنسبة للمعاهدة، وبالعامل الهام للصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي في هذا الصدد،

(10) وإذ نقر بالصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجية التمويل الخاصة بالمعاهدة، يساعد على تنفيذ المجالات الحيوية للمعاهدة مع التركيز على تأمين مجموعات هامة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة خارج الموقع وتوفيرها،

(11) وإذ نسلم بأن النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع يتألف من الصكوك المكتملة منها، ضمن جملة أمور أخرى، المعاهدة واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها،

(12) وإذ يقر بأهمية التعاون بين أمانتي المعاهدة واتفاقية التنوع البيولوجي والأطراف المتعاقدة فيهما،

(13) وإذ نسلم بأهمية التنوع البيولوجي والثقافي، وبالتالي الفرصة المتاحة لإقامة روابط بين المعاهدة والاتفاقيات والأجهزة الدولية ذات الصلة والحفاظ عليها،

(14) وإذ نعتزف بأن من شأن مواصلة الجهاز الرئاسي استعراض النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع أن تعزز فعالية المعاهدة،

(15) وإذ ندرك أهمية حماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمساهمة الهائلة التي قدمتها المجتمعات المحلية والأصلية والمزارعون من جميع أقاليم العالم، لا سيما تلك الموجودة في مراكز المنشأ والتنوع المحصولي، والتي سيواصلون تقديمها من أجل صون وتنمية الموارد الوراثية النباتية التي تشكل أساس إنتاج الأغذية والزراعة في مختلف أنحاء العالم،

(16) وإذ نشير إلى أهمية تنفيذ حقوق المزارعين، وفقاً للمادة 9 من المعاهدة،

(17) وإذ نعتزف بأن الأطراف المتعاقدة التي هي بلدان نامية أو بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد تستفيد من المساعدة لإعانتها على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة على نحو كامل وفعال،

(18) وإذ نقر بأن المنافع الناشئة عن الحصول الميسر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي أدرجت في النظام المتعدد الأطراف، سيتم تقاسمها أيضاً من خلال آليات غير نقدية، مثل تبادل المعلومات والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها وكذلك بناء القدرات،

(19) وإذ نشير إلى أن أهداف استراتيجية التمويل الخاصة بالمعاهدة ستعزز توافر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة بموجب المعاهدة وشفافية توفيرها وكفاءتها وفعاليتها،

1- نلزم أنفسنا بمواصلة تعزيز تنفيذ المعاهدة للمساعدة على مواجهة تحديات تآكل التنوع البيولوجي الزراعي وانعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع وآثار تغير المناخ، وبخاصة من خلال:

- (أ) تجسيد أهداف المعاهدة وأحكامها في السياسات الوطنية التي نعتمدها لصون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام.
- (ب) العمل، وفقاً للمادة 11-2 من المعاهدة، على أن يشمل النظام المتعدد الأطراف جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق الأول والتي تخضع لإدارة ومراقبة الأطراف المتعاقدة والموجودة في المجال العام.
- (ج) إعطاء الأولوية الواجبة لبناء القدرات الوطنية في مجالي صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.
- (د) مواصلة تحسين تنفيذ استراتيجية التمويل، بما في ذلك صندوق تقاسم المنافع، من أجل توفير التعاون التقني الدولي للبلدان النامية.
- (هـ) المساهمة في الميزانية الإدارية الأساسية، مع التأكيد على أن المساهمات الطوعية الكافية حاسمة لضمان كفاءة الأمانة والمعاهدة وحسن أدائهما.
- (و) الأخذ في الاعتبار أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص في تحقيق الأمن الغذائي وفي وضع وتنفيذ التشريعات أو المتطلبات التنظيمية المحلية الخاصة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع.
- (ز) مواصلة استعراض الجهاز الرئاسي للنظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع.
- (ح) اتخاذ التدابير، حسب الاقتضاء وrehناً بالتشريعات الوطنية للأطراف المتعاقدة، لحماية حقوق المزارعين وتعزيزها وفقاً للمادة 9 من خلال، جملة أمور، منها ضمان المشاركة العادلة في تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

2- ندعو:

- (أ) جميع الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والأجهزة الدولية ذات الصلة، لإعطاء الأولوية الواجبة للأنشطة التي تدرج تحت ولايتها وذات الصلة بتنفيذ المعاهدة، وعلى وجه الخصوص، النظام المتعدد الأطراف والاتفاق الموحد لنقل المواد والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وحقوق المزارعين.

(ب) الأطراف المتعاقدة وغير المتعاقدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين لتعبئة مساهمات أكثر فعالية، في الوقت المناسب، ولتقديم الدعم العملي والفعلي لتنفيذ استراتيجية التمويل، بما في ذلك صندوق تقاسم المنافع التابع لها.

3- نحث جميع الحكومات، التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، على الانضمام إليها وتلك التي انضمت بالفعل إليها على المشاركة بشكل مستفيض في أنشطتها،

4- نعرب عن امتناننا العميق لحكومة إندونيسيا لاستضافتها بنجاح هذا المؤتمر الوزاري ولاستضافتها الدورة الرابعة المقبلة للجهاز الرئاسي للمعاهدة، مما يساعد على وضع معلمة مهمة بالنسبة لتنفيذ المعاهدة.

بالي، إندونيسيا، مارس/آذار 2011